

خلاصة الفصل الثاني :

يمكن أن نتوصل من خلال ما سبق ، للقول بأنه استمرت الجزائر بعد الإستعمار بالعمل بالتشريعات الفرنسية في تسيير المؤسسة العمومية للنقل بالسكك الحديدية ، وهذا إلى غاية إحداث الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية بموجب الأمر 76 - 28 ، لنأخذ شكل مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي تتلاءم و النهج الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر فتخلّى المشرع بذلك عن أساليب التسيير الليبرالية لتحل محلها المؤسسة الاشتراكية ، وهي التسمية التي أعطيت للمؤسسة العمومية الوطنية بموجب الأمر 71 - 74 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، والذي حاول المشرع من خلاله ومن خلال نصوصه التطبيقية أن يصل إلى مشاركة فعالة للعمال في تسيير المؤسسة وهذا بإدماجهم في جميع هياكل المؤسسة حتى يكون لهم سلطة اتخاذ القرار . غير أن هذا الهدف لم يتحقق ولم تتحقق معه الأهداف المرجوة من الاشتراكية كنهج اقتصادي ككل .

وبدخول عهد الإصلاحات تغيرت الطبيعة القانونية للشركة لتصبح هيئة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ، تخضع في علاقاتها مع الدولة لاتفاقية ودفتر شروط يحددان أعباء الخدمة العامة . كما خصتها النصوص التشريعية و التنظيمية بأطر وقواعد واضحة تسطر لها طبيعة علاقاتها مع مختلف الفاعلين من دولة ، مرتفقين ، متعاقدين و الغير .

ولقيام الشركة بمهامها خصصت لها وفقا لقواعد قانون الأملاك الوطنية ، الأملاك اللازمة لسير المؤسسة ، إذ أن التخصيص يمكن الشركة من الانتفاع دون حق التصرف ، كما خصها المشرع بحماية جزائية ومدنية للأملاك المخصصة لها .